



➤ **وطنية – الثلاثاء 03.12.2019**

- رئيس تجمع الشركات المستوردة للنفط: أي قرار غير منصف وغير قانوني تحاول وزيرة الطاقة فرضه مرفوض
- تجمع شركات النفط: لعدم زج اسم الشركات المستوردة في أي موضوع

التفاصيل:

رئيس تجمع الشركات المستوردة للنفط: أي قرار غير منصف وغير قانوني تحاول وزيرة الطاقة فرضه مرفوض

وطنية - أعلن رئيس تجمع الشركات المستوردة للنفط في لبنان جورج فياض "رفض الشركات أي قرار غير منصف وغير قانوني تحاول وزيرة الطاقة والمياه ندى البستاني فرضه عليها"، وقال في بيان تلاه خلال مؤتمر صحفي عقده، مساء اليوم، بمقر التجمع: "إن الشركات المستوردة للنفط والغاز من القطاع الخاص اللبناني البالغه 14 شركة تواجه حملة إساءة وتجن مركزة منذ بضعة أيام، وتريد أن تصارح المواطنين اللبنانيين، التي هي جزء لا يتجزأ منهم، إذ أنها تعيل أكثر من 25 ألف شخص، كلهم من المواطنين الصالحين، الذين لا يستحقون المصير المحتم الذي سيواجهونه، إذا أدت الحملة الى ما هو مخطط لها، أي إفلاس هذه الشركات لغايات مشبوهة."

أضاف: "نحن 14 شركة استيراد وتوزيع، تتنافس في السوق المحلية، إضافة إلى منشآت النفط التي تنافس هذه الشركات بنسبة 30 في المئة من مادة المازوت الاخضر، وكل هذه الشركات ال15 تبيع المحروقات، وفقا لجدول تركيب الأسعار الصادر اسبوعيا من قبل وزارة الطاقة، والذي تحدد فيه الوزيرة التسعيرة وحصه كل المعنيين بقطاع النفط من محطات ونقل وتوزيع وشركات استيراد، وهذا يتناقض مع وصف الشركات بالكارتل."

وأشار إلى أن "الشركات المستوردة للنفط التزمت تعميم مصرف لبنان حول آلية استيراد المشتقات النفطية منذ أكثر من شهرين أي 85 في المئة بالليرة اللبنانية و15 في المئة بالدولار الأميركي، وتبين أن لهذه الآلية أعباء إضافية: تسديد الثمن سلفا، تسديد 15 في المئة من ثمن البضاعة بالدولار الأميركي سلفا وتجميد الثمن 115 في المئة لمدة ثلاثين يوما في مصرف لبنان، إضافة إلى مصاريف فتح الاعتمادات وتعزيزها"، وقال: "على أساسه، تواصلنا مع وزارة الطاقة والمياه، شارحين لها هذه الاعباء في حينه، ففسرت الوزارة أننا نطالب بزيادة نسبة أرباح الشركات المستوردة للنفط، وهذا لم يكن صحيحا، وانها لا تريد ان تحمل اي تكلفة اضافية على المواطن، فهذه الاعباء الاضافية أدت الى تآكل كامل حصه شركات الاستيراد والتوزيع."

أضاف: "رغم الوضع الخطير والصعوبات التي نواجهها مع المصارف، استمرت الشركات المستوردة للنفط في تحمل مسؤولياتها بالاستيراد وتوزيع المشتقات النفطية. وأجرت الشركات اتصالات مع جميع المسؤولين المعنيين من فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون ورئيس الحكومة سعد

الحريري ووزراء المال والطاقة والمياه والاقتصاد والتجارة وحاكم مصرف لبنان ورئيس جمعية المصارف في لبنان لإيجاد حل لموضوع صرف الدولار من دون جدوى.

وتابع: "في 2 كانون الأول 2019، اجتمعت وزيرة الطاقة والمياه مع كل المعنيين في جدول تركيب أسعار المحروقات من شركات استيراد وتوزيع ونقل ومحطات بيع المحروقات، وأبلغتهم بأن الكلفة المترتبة عن فارق سعر صرف الدولار لـ 15 بالمئة من ثمن البضاعة يوازي 900 ليرة لبنانية حسب سعر صرف دولار 2100 ليرة لبنانية للدولار الواحد. وعليه، سوف تقوم بالزام المعنيين في جدول تركيب الاسعار بتحمل كامل هذا المبلغ، واستثنت من هذه المساهمة الفريق الاساسي في جدول تركيب الاسعار، وهو الدولة اللبنانية التي تتقاضى مبلغ 8000 ليرة لبنانية عن كل صفيحة بنزين."

وسأل: "كيف يتم تحميل كل الاعباء على القطاع الخاص وتعفي الدولة التي لديها الحصة الاكبر حوالي 40 بالمئة من ثمن صفيحة البنزين. نحن شركات غالبيتها لبنانية تعمل في هذا القطاع منذ سنوات عدة، ويعمل لديها ما يفوق الـ 5 آلاف مواطن، ولدينا استثمارات كبيرة في السوق، وتقوم بواجبها كاملا تجاه الدولة والمواطنين."

وإذ أشار إلى أن "حصة أرباح الشركات استنفدت من جراء التكاليف الناجمة عن تعميم مصرف لبنان، وأي أعباء إضافية ستؤدي إلى خسائر يومية هائلة يصعب على الشركات تحملها لأنها ستؤدي الى الافلاس"، لفت إلى أن "الشركات المستوردة تعلن رفضها الصريح لأي قرار غير منصف وغير قانوني تحاول الوزارة فرضه عليها عنوة، وهي تحتفظ بكل حقوقها لاي جهة كانت."

وختم: "مرة جديدة، تمد الشركات المستوردة يدها للوزارة وجميع المعنيين لإيجاد حلول منصفة للجميع لمشكلة وطنية عامة، كي لا يتحمل احد المعنيين وحده (اي القطاع الخاص) عبء هذه المشكلة، عملا بمبدأ القانون الاداري بالمساواة امام الاعباء العامة".

تجمع شركات النفط: لعدم زج اسم الشركات المستوردة في أي موضوع

وطنية - أهاب تجمع الشركات المستوردة للنفط في لبنان في بيان "بجميع الوسائل الاعلامية والتواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية عدم زج اسم الشركات المستوردة للنفط في اي موضوع والاكتفاء بما يصدر عن التجمع من بيانات بصورة رسمية من دون سواها وتحتفظ الشركات المستوردة للنفط بكافة حقوقها تجاه اية جهة".

➤ **الشرق الاوسط – الأربعاء 04.12.2019**
• رسائل متباينة من روسيا قبل اجتماع {أوبك بلس}

التفاصيل:

رسائل متباينة من روسيا قبل اجتماع {أوبك بلس}

تغيير طريقة قياس إنتاج نفط موسكو يتلاشى معه أثر زيادة الخفض المحتمل في الوقت الذي تشير فيه دول أعضاء من منظمة أوبك، إلى شبه الاتفاق على تمديد خفض الإنتاج، الذي ينتهي مارس (آذار) المقبل، مع إمكانية مناقشة زيادته، غدا الخميس، ترسل روسيا، وهي على رأس المنتجين المتحالفين مع أوبك من خارجها في الاتفاق، رسائل متباينة حول الاتفاق من عدمه. ورغم توقع وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك أمس، أن يكون اجتماع منتجي النفط بناء، إلا أنه قال إن موسكو لم تضع اللمسات النهائية بعد على موقفها حيال المحادثات بشأن فرض قيود إنتاج إضافية محتملة. كانت روسيا وافقت على خفض الإنتاج بواقع 228 ألف برميل يوميا إلى نحو 11.18 مليون برميل يوميا في 2019، في إطار التخفيضات التي اتفقت عليها المجموعة المعروفة باسم أوبك +. لكنها ضخت أكثر من حصتها في نوفمبر (تشرين الثاني)، لتنتج 11.244 مليون برميل يوميا. وذلك في إطار اتفاق لخفض الإنتاج بمقدار 1.2 مليون برميل يوميا، بما يعادل 1.2 في المائة من الطلب العالمي على النفط.

وقبل تصريحات نوفاك أمس، دعت روسيا إلى تغيير في طريقة قياس إنتاجها لاستثناء مكثفات الغاز التي تشكل تقريبا بين 7 و8 في المائة من إجمالي إنتاج روسيا النفطي، بما يعادل نحو 800 ألف برميل يوميا. وهو ما أكد عليه نوفاك أمس للصحافيين، بقوله إنه يعتزم مناقشة استثناء مكثفات الغاز من حصة موسكو في اجتماع أوبك بلس. وفي حال استثناء المكثفات والأخذ في الحسبان فقط إنتاج النفط، فإن إنتاج روسيا قد يكون أقل بما يتراوح بين 225 ألف برميل يوميا إلى 230 ألف برميل يوميا في ديسمبر (كانون الأول). وفقا للوزير الروسي، الذي أكد: «سنبحث مع زملائنا أن نوضع إحصاءاتنا في الحسبان بنفس طريقة دول أوبك... استثناء المكثفات».

الرسائل الروسية قبل اجتماع الخميس، تعطي انطباعا لا يأخذ في الاعتبار زيادة الحصة الأميركية في أسواق النفط، والفائض العالمي المتوقع، مما ينعكس على الأسعار بالسلب خلال العام المقبل، وهو ما لا تريده السعودية، المصدر الأكبر في العالم، قبل تداول أسهم أرامكو في البورصة. بالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة خفض الإنتاج بنحو 300 - 400 ألف برميل يوميا، في اجتماع أوبك وأوبك بلس يومي الخميس والجمعة المقبلين، يتلاشى تأثيره حال تغيير طريقة حساب قياس إنتاج النفط الروسي، وهو ما يصعب من اتخاذ قرار يرمي في اتجاه الأسعار. لكن تصريحات وحيد علي كبيروف الرئيس التنفيذي لشركة لوك أويل، ثاني أكبر شركة روسية لإنتاج النفط، أمس، عن عدم ملاءمة زيادة تخفيضات إنتاج النفط العالمي في فصل الشتاء على الأخص بالنسبة لروسيا، وإشارته إلى خطة لاستعادة إنتاج النفط في الآبار، التي توقفت على نحو طوعي في إطار المساعي الخاصة بخفض الإنتاج «في ستة أشهر فقط» بسبب الأوضاع القاسية في الشتاء، توضح اعتراض ثاني أكبر شركة روسية للنفط في روسيا على زيادة خفض الإنتاج أو تمديده أصلا.

ويؤكد ذلك، حديث كبيروف عن سعر النفط الحالي بين 63 و64 دولارا للبرميل، وبأنه مناسب لكل من المنتجين والمستهلكين، موضحا أنه يأمل في اجتماع أوبك في مارس قبل انتهاء الاتفاق الحالي، ما يعني أن روسيا لديها خيار داخلي يفيد بتأجيل قرار المد أو زيادة خفض الإنتاج إلى مارس المقبل.

وأمام هذا، توقع غولدمان ساكس تمديد اتفاق خفض إنتاج النفط، حتى يونيو (حزيران) المقبل، لكنه لا يتوقع أن يقدم التمديد «السلس» دعما يُذكر للسوق.

وقال البنك في مذكرة بتاريخ الثاني من ديسمبر: «عمليات الشراء الضخمة للمضاربة التي جرت بالفعل في الأسابيع الأخيرة وبعض التوقعات بتخفيض أطول أمدا تشير إلى أن التمديد لمدة ثلاثة أشهر على نحو سلس من المستبعد أن يتيح صعودا كبيرا للأسعار الحالية».

وتابع البنك «في غياب نمو جديد أو صدمات جيوسياسية، نتوقع أن يظل تداول برنت حول 60 دولارا للبرميل في 2020».

وتمديد الاتفاق ضروري لتخفيف أثر الفائض العالمي المتوقع في الربعين الثاني والثالث من العام المقبل، والبالغ 1.3 مليون برميل يوميا، والذي يمكن أن يقود لهبوط الأسعار بنحو سبعة دولارات للبرميل من دون خفض الإنتاج. وفقا لغولدمان ساكس. في المقابل توقع بنك الاستثمار الأميركي جيه بي مورغان أمس، أن تتفق أوبك بلس على زيادة تخفيضات الإنتاج إلى 1.5 مليون برميل يوميا حتى نهاية 2020، من 1.2 مليون برميل يوميا حاليا للمساهمة في تقليص فائض في المعروض العالمي.

➤ حريفة الحريفة – الأربعاء 04.12.2019

- برميل النفط الكويتي يرتفع ليليل 62.61 دولار
- مهمة «أوبك»... ما المطلوب للحفاظ على توازن سوق النفط؟

التفاصيل:

برميل النفط الكويتي يرتفع ليليل 62.61 دولار

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 23 سنتا ليليل 62.61 دولار في تداولات أمس الثلاثاء مقابل 62.38 دولار للبرميل في تداولات يوم الاثنين الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الاسواق العالمية أنهت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت جلسة التداول منخفضة 10 سنتات لتبلغ عند التسوية 82.60 دولار للبرميل بينما ارتفعت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 14 سنتا لتغلق عند 10.56 دولار للبرميل.

مهمة «أوبك»... ما المطلوب للحفاظ على توازن سوق النفط؟

يجتمع منتجو النفط من منظمة «أوبك» في فيينا غدا، وينضم إليهم منتجون مستقلون على رأسهم روسيا في اليوم التالي، للتباحث حول كيفية إدارة إمدادات الخام خلال العام المقبل، وسط تكهنات بوجود اتجاه لدى البلدان المصدرة لكبح المزيد من الإنتاج. ورغم وجود قلق بشأن ضعف الطلب العالمي وتزايد التدفقات في الولايات المتحدة، يرى بعض المنتجين والمحللين أن سعر خام «برنت» الحالي الذي يزيد قليلا على 60 دولارا للبرميل مناسب، ومع ذلك فإن القضايا المطروحة للنقاش والنتائج المتوقعة ليست متعلقة بالأسعار فحسب.

أهم الملفات

-ينتهي الاتفاق المعمول به حاليا وينص على كبح الإمدادات بمقدار 1.2 مليون برميل يوميا في مارس 2020، وسيُنظر المنتجون خلال هذا الاجتماع فيما إذا كانت هناك حاجة لتمديد العمل بالاتفاق.

-حتى وقت قريب توقع محللون تمديد العمل بالاتفاق الحالي حتى منتصف العام المقبل، وربما إلى ما بعد ذلك، مع ضغوط من كبار المنتجين على باقي الدول المشاركة في الاتفاق للائتمثال إليه.

-في حين خفضت السعودية والكويت وأنغولا إنتاجها بأكثر مما ينبغي، فإن العراق وروسيا كانتا من بين البلدان التي قدمت أداءً ضعيفا وفقا لحصص الخفض المقررة لكل منهما.

-يقول مصرف «يو بي إس» إن الحفاظ على الاتفاق الحالي كما هو سيكون النتيجة الأكثر احتمالا، كما أنه سيواجه معارضة أقل، مضيفا: بالنسبة للمنتجين، يتمثل الخطر في أن بعض متداولي النفط يعتقدون أن تعميق التخفيضات ضروري لدعم الأسعار.

تكهنات بخفض أكبر

-رغم التوقعات بالحفاظ على الاتفاق الحالي والاكتماء بتمديد أجله، فاجأ وزير النفط العراقي ثامر الغضبان الصحافيين خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي، بالقول إن المنظمة وحلفاءها سيدرسون تعميق التخفيضات إلى 1.6 مليون برميل يوميا.

-نقلت «رويترز» عن مصادر مطلعة قولها إن المنتجين سينظرون في تعميق الخفض بما لا يقل عن 400 ألف برميل يوميا، حيث توقعات أحدث تحليلات «أوبك» تخمة كبيرة وتراكما للمخزونات خلال الأشهر الستة الأولى من العام المقبل، ما لم يتم زيادة الحصة المخفضة من الإنتاج.

-تشير التقديرات إلى أن استمرار إمدادات «أوبك» عند مستواها خلال الشهرين الماضيين (29.9 مليون برميل يوميا) يعني أنها ستزود السوق بـ 200 ألف برميل يوميا أكثر من احتياجاته خلال العام المقبل.

عوامل خارجية تدعم أسعار النفط

-تقول كبيرة محللي السلع لدى «آر بي سي»، هليما كروفت، إن الاحتجاجات في العراق قريبة من عمليات الطاقة في البصرة، وربما تؤثر على إمدادات النفط إذا انضم إليها عمال النفط.

-تضيف هليما: الاضطرابات في إيران وتزايد الاحتجاجات ضد الحكومة مؤخرا بسبب التدهور الاقتصادي وتقليص دعم البنزين، من المخاطر التي قد تدعم الأسعار.

-إلى جانب ذلك، فإن العقوبات الأميركية على إيران وفنزويلا تساعد في كبح الإمدادات، مما يمكن السوق من استيعاب الإمدادات المتزايدة من الولايات المتحدة وغيرها.

-بعض التوقعات المتفائلة بشأن جهود المنتجين، تقول إنهم قد يخفضون الإنتاج إلى 1.8 مليون برميل، لكن ربما لا يكون لهذا القدر من الخفض الإضافي أهمية حال نجحت المباحثات بين واشنطن وبيكين في التوصل إلى اتفاق تجاري.

-يقول كبير محللي سياسات الطاقة لدى «هيدجاي ريسك مانجمنت» لأبحاث الاستثمار «جو ماكمونيجل»: الاتفاق التجاري بين البلدين من شأنه تعزيز الطلب على الطاقة، وحال حدث ذلك وكان هناك تعميق للتخفيضات ربما تزيد الأسعار بمقدار 5 دولارات أو ما نسبته 8 في المئة للبرميل.

اللاعبون الآخرون أمام منظار «أوبك»

- يقلل منتجو «أوبك» في الوقت الراهن من احتمالات استمرار طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة، وهو ما يخفف الضغط قليلاً على الوزراء خلال اجتماع غد.

- ليست «أوبك» وحدها التي تعتقد ذلك، قادة القطاع الصخري في الولايات المتحدة أنفسهم والمتداولون يعتقدون أن الإنتاج الأميركي سينمو بمعدل أقل في العام القادم.

- لكن ربما تكون المشكلة الأكبر للمنظمة ليست النفط الصخري، ولكن إمدادات بلدان أخرى مثل البرازيل والنرويج وغيانا التي توشك أن تضخ النفط لأول مرة.

- في وقت سابق من هذا العام وقبل أشهر من الموعد المحدد، بدأ الإنتاج من حقل «يوهان سفيردروب» النرويجي، والذي يعتبر أكبر عملية تطوير في بحر الشمال منذ عقود.

العقبة الرئيسية: ضعف الطلب

- رغم ترقب المستثمرين والإشارات الإيجابية بشأن اقتراب الولايات المتحدة والصين من إبرام المرحلة الأولى من الاتفاق التجاري، لا تزال هذه أمور غير يقينية، ويخشى المحللون أن يمتد أجل المفاوضات أو حتى أن تنهار في النهاية.

- الصراع التجاري بين البلدين وضعف النمو العالمي، أجبرا المؤسسات العالمية على خفض توقعاتها لنمو الطلب خلال عامي 2019 و2020، حتى «أوبك» نفسها قالت، إن هناك علامات على الإجهاد يمكن أن تؤثر على الطلب.

- يقول كبير الاقتصاديين لدى «أرجوس» لرصد الأسعار ديفيد فايف، إن منتجي النفط يواجهون عملية موازنة دقيقة، وتعميق تخفيضات الإنتاج خشية تراكم المخزونات، من شأنه التراجع بحصة «أوبك» في السوق إلى مستويات لم تشهدها بشكل ممتد الأجل منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي.

البرميل الكويتي ينخفض 2.87 دولار
انخفض سعر برميل النفط الكويتي 2.87 دولار ليلعب 62.38 دولارا في تداولات أمس الأول مقابل 65.25 دولارا للبرميل في تداولات يوم الجمعة الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الاسواق العالمية، ارتفعت أسعار النفط هامشيا مع متابعة التوترات التجارية، وفي ظل ترقب المستثمرين لاجتماع "أوبك" وحلفائها هذا الأسبوع، الذي سيحدد مسار تخفيضات الإنتاج في العام المقبل.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت بنسبة طفيفة 0.23 في المئة إلى 61.06 دولارا للبرميل، لتواصل ارتفاعها بعد صعودها أمس عند 60.92 دولارا.

وصعدت عقود الخام الأميركي هامشيا 0.3 في المئة أو بمقدار 19 سنتا عند 56.15 دولارا للبرميل، بعد ارتفاعها أمس الأول 1.4 في المئة إلى 55.96 دولارا للبرميل.

ووفقًا لبيانات جمعتها "بلومبرغ"، انخفض إنتاج دول "أوبك" بمقدار 110 آلاف برميل يوميا خلال نوفمبر، بقيادة أنغولا.

واقترحت الولايات المتحدة فرض ضريبة على منتجات فرنسية بقيمة حوالي 2.4 مليار دولار، ردا على ضريبة على العائدات الرقمية التي أثرت على شركات تقنية أميركية كبرى من بينها "غوغل" و"آبل" و"فيسبوك" و"أمازون".

➤ صحيفة الاقتصادية – الأربعاء 04.12.2019

- الخام منخفض الكبريت يصعد بصادرات النفط الأمريكية
- عمان توصي بتمديد تخفيضات إنتاج النفط حتى نهاية 2020
- تباطؤ الزيادة في انبعاثات الكربون العالمية في 2019
- انخفاض المخزونات الأمريكية تصعد بالنفط.. "برنت" عند 61.26 دولارا للبرميل
- ما الذي سيوجه أسواق النفط في عام 2020؟

التفاصيل:

الخام منخفض الكبريت يصعد بصادرات النفط الأمريكية

قال متعاملون ومحللون وسماسرة سفن إن صادرات النفط الخام الأمريكية قد تلامس مستوى 4 ملايين برميل يوميا لأول مرة على الإطلاق خلال الشهور المقبلة، وذلك بفضل ارتفاع الطلب على أنواع الخام منخفضة الكبريت وإتمام مشروعات خطوط أنابيب وتصدير بمحاذاة ساحل الخليج الأمريكي.

وقال متعاملون إن الطلب على الخام الأمريكي الخفيف والمنخفض الكبريت يرتفع، وبخاصة من الحوض البرمي الأمريكي، بسبب قانون بحري جديد يلزم السفن التي تمر عبر المحيطات باستخدام أنواع وقود منخفضة الكبريت لخفض التلوث اعتبارا من أول يناير، وفقا لـ"رويترز". وبحسب المتعاملين، فإن الطلب على التصدير قد يتراجع بفعل ارتفاع أسعار الشحن حتى يناير على الأقل.

وقالوا إنه من المتوقع أن يزيد الطلب من آسيا خلال الشهور المقبلة. وبلغت هوامش ربح إنتاج زيت وقود منخفض الكبريت جدا في آسيا من خام برنت والخام الخفيف منخفض الكبريت أعلى مستوى في شهرين ونصف الشهر يوم الاثنين.

عمان توصي بتمديد تخفيضات إنتاج النفط حتى نهاية 2020

قال محمد الرمحي وزير النفط بسلطنة عمان اليوم إن وفد بلاده في المحادثات مع منتجين كبار للنفط في فيينا هذا الأسبوع سيوصي بتمديد تخفيضات الإنتاج حتى نهاية 2020.

وردا على سؤال عما إذا كانت زيادة التخفيضات ستساهم في استقرار السوق، قال الرمحي في مناسبة للقطاع في دبي "أيا كان المطلوب أنا متأكد من أنهم (المشاركون في المحادثات النفطية) سيتخذون القرار السليم"، وفقا لـ"رويترز".
وتجتمع منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء من خارج المنظمة من بينهم روسيا وسلطنة عمان، المجموعة المعروفة باسم أوبك+، في فيينا يومي الخميس والجمعة.

تباطؤ الزيادة في انبعاثات الكربون العالمية في 2019

أفادت دراسة نشرت اليوم بأن انخفاضا مفاجئا في استخدام الفحم في الولايات المتحدة وأوروبا ساعد على إبطاء الزيادة في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون على مستوى العالم هذا العام، كما ساعد في ذلك أيضا تراجع الطلب في الصين والهند.
وبحسب (رويترز) أظهر التقرير الذي نشر في قمة للمناخ تعقدها الأمم المتحدة في مدريد أن تزايد الإقبال على النفط والغاز يعني أن العالم لا يزال بعيدا عن تحقيق تخفيضات مؤثرة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المطلوبة لتجنب حدوث ارتفاع كارثي في درجة حرارة الكوكب.
ومع هذا تراجع استهلاك الفحم في الولايات المتحدة وأوروبا بحدة، مما ساعد في إبطاء النمو المقدر لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى 0.6 بالمئة في عام 2019 مقارنة بنسبة 2.1 بالمئة في العام السابق.
وقال تقرير (موازنة الكربون العالمية 2019) إن مما ساعد أيضا في إبطاء الاتجاه الصعودي للانبعاثات ببطء نمو الطلب في الصين التي تحرق نصف الفحم في العالم، وكذلك في الهند، والذي كان مصحوبا بتراجع النمو الاقتصادي بشكل عام.
وقال جلين بيترز مدير الأبحاث في مركز أبحاث المناخ ومقره أوصلو "النمو الضعيف في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في 2019 يرجع إلى انخفاض غير متوقع في استخدام الفحم عالميا، لكن هذا الانخفاض لا يكفي للتغلب على النمو القوي في استهلاك الغاز الطبيعي والنفط."
وأضاف بيترز أن انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون العالمية من الوقود الأحفوري كانت أعلى على الأرجح بنسبة أربعة بالمئة في عام 2019 مقارنة بعام 2015، وهو العام الذي أقرت فيه اتفاقية باريس للتعامل مع التغير المناخي.
ويمثل التقرير الذي أصدرته مجموعة أبحاث مشروع الكربون العالمي أول تقدير للزيادة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في عام كامل.

انخفاض المخزونات الأمريكية تصعد بالنفط.. "برنت" عند 61.26 دولارا للبرميل

صعد النفط اليوم قبيل اجتماعات تُعقد هذا الأسبوع حيث تبحث أوبك وحلفاؤها تمديد قيود على الإنتاج لدعم السوق، بينما أظهرت بيانات للقطاع أن مخزونات النفط الخام الأمريكية تراجعت بأكثر من المتوقع مما ساهم في رفع الأسعار.
وبحلول الساعة 0706 بتوقيت جرينتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت 44 سنتا أو 0.7 بالمئة إلى 61.26 دولارا للبرميل.
وصعدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 38 سنتا أو 0.7 بالمئة إلى 56.48 دولارا، وفقا لـ"رويترز".

وتعد منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء من بينهم روسيا، المجموعة المعروفة باسم أوبك+، للموافقة على زيادة خفض إنتاج النفط هذا الأسبوع حين يجتمعون في فيينا وفقا للعراق ثاني أكبر منتج في المنظمة.

وقال ثامر الغضبان وزير النفط العراقي للصحفيين أمس الثلاثاء في فيينا إن عددا من الأعضاء الأساسيين يميلون إلى زيادة الخفض.

وتجتمع أوبك غدا الخميس وبعد ذلك تجتمع أوبك+ يوم الجمعة. وتخفيض أوبك+ الإمدادات منذ 2017 ومن المتوقع أن تُبقي على التخفيضات سارية لتخفيف أثر الإنتاج القياسي في الولايات المتحدة.

وانخفضت مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة بأكثر من المتوقع الأسبوع الماضي بحسب معهد البترول الأمريكي. وتراجعت مخزونات الخام بمقدار 3.7 مليون برميل وهو ما يزيد عن مثلي المستوى المتوقع لانخفاض قدره 1.7 مليون برميل.

ما الذي سيوجه أسواق النفط في عام 2020؟

تتوقع المنظمات الرئيسية، مثل "أوبك"، وكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة، حصول فائض في الإمدادات في العام المقبل، لكن تأثير تلك التوقعات في هبوط الأسعار يعتمد إلى حد كبير على تعافي نمو إنتاج النفط الصخري عام 2020، وهو افتراض يبدو بعيدا عن الواقع بشكل متزايد. التحديات المالية التي تواجه صناعة النفط الصخري ليست بالجديدة لكنها مستمرة في التفاقم. حيث شهد أخيرا بعض شركات النفط الصخري انخفاضا في خطوط الائتمان الخاصة بهم، ما يحد من إمكانية حصولهم على قروض جديدة. عادة تقوم المصارف بإعادة تقييم خطوط الائتمان الخاصة بها لشركات النفط الصخري مرتين في السنة في الربيع والصيف، وتقرر مقدار ما ستسمح به للشركات بالاقتراض. من المتوقع أن تكون هذه المرة هي الأولى منذ ثلاثة أعوام تقريبا التي تخفض فيها المصارف قدرات الإقراض.

وبأني تقليص الإقراض في وقت يتزايد فيه التدقيق في موارد النفط الصخري. لقد انخفضت أسعار أسهم الشركات بحدّة هذا العام حيث فقد المستثمرون اهتمامهم. تستمر الصناعة في ضخ الأموال لتمويل عملياتها، والمقرضون والمستثمرون يتجاهلون هذه الصناعة.

بالطبع، إذا لم تتمكن الشركات من الاقتراض لتغطية نفقاتها وسد فجوة التمويل الخاصة بها، فقد تضطر إلى إعلان إفلاسها. في هذا الجانب، يقول عدد من المحللين إن ضعف القابلية للاقتراض يمكن أن تكون مقدمة لإفلاس محتمل لأنه مع بقاء أسواق رأس المال مغلقة أمام هذه الشركات فإن الاقتراض يعد المصدر الوحيد للسيولة. مع ذلك ليس جميع الشركات معزولا تماما عن أسواق رأس المال. على سبيل المثال تمكنت شركة Diamondback Energy من إصدار سندات جديدة بقيمة ثلاثة مليارات دولار بأسعار فائدة منخفضة، الأمر الذي يشير إلى أن هناك شركات ضمن قطاع النفط الصخري ما زالت قادرة على الحصول على التمويل المطلوب لعملياتها.

هذا الضغط المالي يساعد على تفسير التباطؤ في إنتاج النفط الأمريكي هذا العام. لقد أضافت الولايات المتحدة نحو مليوني برميل يوميا بين يناير 2018 ونهاية العام الماضي؛ لكن الإنتاج ارتفع فقط بضع مئات من آلاف البراميل يوميا عام 2019 من يناير إلى أغسطس.

ما يشير الاستغراب هو أن وكالة الطاقة الدولية لا تزال تتوقع زيادة كبيرة في إنتاج النفط الأمريكي عام 2020 عند 1.2 مليون برميل في اليوم، لكن لا يتفق الجميع مع هذه النظرة المتفائلة. فقد تؤدي أزمة الائتمان والضغط المالية في قطاع النفط الصخري إلى خيبة أمل في عام 2020.

في ظل عدم اليقين هذا، يجب أن تقرر "أوبك" وحلفاؤها أو ما يعرف بـ OPEC+ خطواتها التالية. في هذا الصدد، تقول وكالة الطاقة الدولية إن المجموعة تعاني بعض المشكلات لأن وفرة الإمدادات تلوح في الأفق، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى نمو النفط الصخري. بالتأكيد يتفق آخرون مع هذا

الرأي. حيث قال كومرتس بنك Commerzbank إن جهود "أوبك" للتركيز على الدول للالتزام بالاتفاق مثل العراق ونيجيريا لن تكون كافية. وقال البنك الاستثماري: "ليس مفهوما لماذا تعتقد "أوبك" أنها تستطيع تجنب هذا العرض الزائد عن طريق إجراء بعض التعديلات الشكلية فقط." ومع ذلك، في الوقت نفسه، تظهر الأسواق الفعلية قليلا physical market بعض العلامات الصعودية. ففي سوق العقود الآجلة للنفط، يتم تداول عقود الأشهر الأولى لخام برنت بسعر أعلى من العقود طويلة الأجل. حيث ارتفعت العلاوة premium للسته أشهر أخيرا إلى 3.50 دولار للبرميل، مرتفعة من 1.90 دولار للبرميل في فبراير، وفقا لتقارير "رويترز". عادة ما ترتبط العلاوة الكبيرة لعقود الأشهر الأولى مع تشدد الأسواق.

علاوة على ذلك، هناك فرصة للتوصل إلى اتفاق ينهي الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، ويمكن أن يوفر بعض الدعم للاقتصاد العالمي. لقد أصبح من المستحيل الوثوق بالشائعات اليومية المقبلة من واشنطن وبكين، لكن أظهر الجانبان بعض الرغبة في الدعوة على الأقل إلى هدنة وليس زيادة الرسوم الجمركية.

لا يزال، الاقتصاد يتباطأ. حيث حذرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أن الناتج المحلي الإجمالي العالمي سيبتاطأ إلى 2.9 في المائة فقط هذا العام، وسيظل يراوح ضمن نطاق بين 2.9 و3.0 في المائة حتى عام 2021. وهذا هو أضعف معدل نمو منذ عقد من الزمن، وهو منخفض بشكل حاد عن 3.8 في المائة الذي شهده العام الماضي. وقالت المنظمة: إن عامين من الصراع المتصاعد بشأن التعريفات الجمركية، خاصة بين الولايات المتحدة والصين، قد أضرت التجارة العالمية، وقوضت الاستثمار في الأعمال وعرضت الوظائف للخطر.

للولايات المتحدة والصين، إذن، تأثير كبير في آفاق النفط على المدى القريب. كما ذكرنا آنفا، لا تزال هناك مجموعة واسعة من الآراء حول حجم فائض المعروض من النفط عام 2020، لكن حدوث طفرة في الحرب التجارية سيغير على الفور توقعات النمو، ومسارات الطلب على النفط، والأهم من ذلك الشعور في الأسواق. حتى مجرد توقع حدوث انتعاش اقتصادي قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، على الأقل لفترة قصيرة.

من ناحية أخرى، فإن فرصة التوصل إلى اتفاق شامل ينهي الحرب التجارية بعيدا عن الحتمية. حيث أظهر الجانبان قليلا من الأدلة، إن وجدت، على أنهما في الواقع يحققان تقدما في بعض القضايا الهيكلية المطروحة. لا تزال هناك احتمالية أن تنهار المحادثات في أي وقت وتستمر الحرب التجارية، أو حتى تزداد سوءا.

ولأنه من المفترض عموما أن تكون سوق النفط قد أخذت في الحسبان إلى حد ما درجة من التفاؤل بشأن تخفيض التعريفات، ومن المحتمل أن يضيف بضعة دولارات إلى برميل النفط، فإن إعادة الأمور إلى الجانب السلبي ستؤدي بالتأكيد إلى انخفاض أسعار النفط.

➤ [The Daily Star – Wednesday 04.12.2019](#)

- OPEC+ to debate oil-cut cheating; Russia seeks change

Details:

OPEC+ to debate oil-cut cheating; Russia seeks change

OPEC+ is poised to hold a debate about lax implementation of oil-production cuts in Vienna this week, with Russia asking to discuss a rule change that would exclude some of its oil production from the group's quota. Ministers from some of the world's largest oil producers are gathering this week, and typically their discussions wouldn't focus on

a niche hydrocarbon called condensate. Yet as Saudi Arabia signals impatience with fellow members who aren't implementing their pledged curbs, Russia's rebuttal may focus on the accounting method for this light oil that's a byproduct of natural gas.

Underlying the discussions in the Austrian capital on Dec. 5 to 6 will be a disparity at the heart of the alliance between the Organization of the Petroleum Exporting Countries and its allies. Since the coalition came together in late 2016, Saudi Arabia has consistently led by example by cutting deeper than required, while other states such as Iraq, Kazakhstan and Nigeria have made only sporadic efforts to comply.

In particular Russia, joint architect of the OPEC+ alliance and its largest producer, has consistently pumped too much, achieving its target in just three months this year when chemical contamination shut down a major pipeline. Energy Minister Alexander Novak has offered several explanations for his country's poor compliance, most recently blaming it on the startup of new natural gas fields that added more condensate into Russia's oil mix.

"In general, I think we have a good level of compliance," given that statistics include condensate output that has risen significantly, Novak told reporters in Moscow Tuesday. Excluding the increase in condensate production, Russia would be cutting in line with its target of 225,000 to 230,000 barrels a day, he said.

Condensates are excluded from OPEC production numbers, dating back to the days when the cartel's production quotas were first established and they developed a formula to determine what was counted as crude oil.

Excluding them would bring Russia into line with the rest of the group, but would complicate what may already be tricky discussions about the outlook for the market in 2020 and the possible extension of the current output curbs beyond their end-March expiry. Excluding Russian condensates would also affect the October 2018 production baseline for the country's output reduction. Other non-OPEC countries may also request the same treatment, notably Kazakhstan, where the liquids production from the huge Karachaganak project is mostly condensate.

Gas condensate accounted for about 6 percent of Russia's total oil output last year, according to VTB Capital. Rosneft PJSC, Gazprom Neft PJSC and Novatek PJSC would be the biggest beneficiaries if the hydrocarbon was excluded from the country's quota, the bank said.

The OPEC+ meeting could be contentious and there aren't many reasons to be optimistic for a bullish outcome, said Bjarne Schieldrop, chief commodities analyst at SEB.

"OPEC is fighting it out in Vienna this week," he said in a note. "Free-riding on Saudi Arabia is not an option for the next six months, and that's a chilling message to both markets and to OPEC+."

➤ دار الخليج الاقتصادي – الأربعاء 04.12.2019

- روسيا تتوقع اجتماعاً بناءً لـ «أوبك بلس» - النفط يخضع لضغوط توقعات قيود الإنتاج
- «لوك أويل» تحذر من زيادة تخفيضات إنتاج الخام في الشتاء
- «جولدمان» يتوقع تمديد تخفيضات «أوبك» 3 أشهر
- 3ملايين طن إنتاج النفط في كردستان
- وزير النفط الكويتي: حققنا تقدماً في الأمن السيرياني

التفاصيل:

روسيا تتوقع اجتماعاً بناءً لـ «أوبك بلس» - النفط يخضع لضغوط توقعات قيود الإنتاج
خضعت أسعار النفط أمس الثلاثاء للضغوط مع تباين توقعات اتفاق أوبك وحلفاؤها على تخفيضات أكبر للإنتاج في اجتماع الأسبوع الجاري، مع تشكيك بعض المحللين في تنفيذ تخفيضات أكبر.

وزادت العقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت 17 سنتاً أو 0.3% إلى 61.09 دولار للبرميل، قبل أن تنخفض بمقدار 0.62%، وزاد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 25 سنتاً أو 0.5% إلى 56.21 دولار للبرميل، قبل أن يعود بخسائر 0.53%.

وقال مصدران مطلعان إن منظمة أوبك وحلفاءها وهي المجموعة المعروفة باسم «أوبك بلس» تدرس خطة لزيادة تخفيضات الإمدادات الحالية البالغة 1.2 مليون برميل يومياً بواقع 400 ألف برميل يومياً وتمديد التخفيضات حتى يونيو/حزيران.

قال مصدران إن السعودية تضغط لتنفيذ الخطة إذ تريد القيام بمفاجأة إيجابية للسوق قبل إدراج أرامكو السعودية.

من جهته، قال وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوافك الثلاثاء إنه يتوقع أن يكون اجتماع منتجي النفط أوبك وحلفائهم الذي يُعقد الأسبوع الجاري بناءً، لكنه قال إن موسكو لم تضع اللمسات النهائية بعد على موقفها حيال المحادثات بشأن فرض قيود إنتاج إضافية محتملة.

وافقت روسيا على خفض الإنتاج بواقع 228 ألف برميل يومياً إلى نحو 11.18 مليون برميل يومياً في 2019 في إطار التخفيضات التي اتفقت عليها أوبك بلس، لكنها ضخت أكثر من حصتها في نوفمبر تشرين الثاني، لتنتج 11.244 مليون برميل يومياً.

وتجرى مناقشات في فيينا يومي الخميس والجمعة بين منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وروسيا ومنتجين آخرين، والذين سبق أن اتفقوا على خفض إنتاجهم مجتمعين بواقع 1.2 مليون برميل يومياً بما يعادل 1.2% من الطلب العالمي حتى مارس/آذار.

وقال نوفاك للصحفيين «لن أبلغكم بشيء الآن إذ إننا لا نزال نضع اللمسات النهائية على موقفنا... دعونا ننتظر... لكنني أعتقد أن الاجتماع، كالعادة، سيكون ذا طبيعة بناءة.»

وقال مصدران الاثنيان إن أوبك+ تناقش خفض الإنتاج بما لا يقل عن 400 ألف برميل يومياً إضافية، إذ تسعى الرياض لرفع أسعار النفط لتحقيق التوازن في ميزانيتها ودعم تسعير الطرح العام الأولي لأرامكو يوم الخميس. ويضغط السعوديون على الآخرين لزيادة التخفيضات.

وقال نوفاك إن متوسط تخفيضات روسيا بلغ 195 ألف برميل يومياً في نوفمبر/تشرين الثاني وأضاف أن موسكو تهدف للالتزام الكامل بالحصّة في ديسمبر/كانون الأول. وفي وقت سابق، دعت روسيا إلى تغيير في طريقة قياس إنتاجها لاستثناء مكثفات الغاز التي تشكل تقريباً بين 7% و8% من إجمالي إنتاج روسيا النفطي، بما يعادل نحو 800 ألف برميل يومياً.

وقال نوفاك للصحفيين إنه يعتزم مناقشة استثناء مكثفات الغاز من حصة موسكو في اجتماع أوبك+، وقال نوفاك إنه في حال استثناء المكثفات والأخذ في الحسبان فقط إنتاج النفط، فإن إنتاج روسيا قد يكون أقل بما يتراوح بين 225 ألف برميل يومياً إلى 230 ألف برميل يومياً في ديسمبر/كانون الأول.

وقال الوزير «سنبحث مع زملائنا أن تضع إحصاءاتنا في الحسبان بنفس طريقة دول أوبك.. استثناء المكثفات.»

«لوك أويل» تحذر من زيادة تخفيضات إنتاج الخام في الشتاء

قال وحيد علي كبيروف، الرئيس التنفيذي لشركة لوك أويل، ثاني أكبر شركة روسية لإنتاج النفط، إنه لن يكون من الملائم زيادة تخفيضات إنتاج النفط في فصل الشتاء على الأخص بالنسبة لروسيا.

تأتي تصريحات رئيس لوك أويل المسجلة الأسبوع الماضي، والتي نُشرت الثلاثاء قبل أيام من اجتماع أوبك ومنتجين كبار آخرين للنفط من بينهم روسيا في فيينا لبحث تحركهم القادم المشترك بشأن سوق النفط العالمية.

وقال علي كبيروف، إنه سيكون بمقدور روسيا استعادة إنتاج النفط في الآبار، التي توقفت على نحو طوعي في إطار المساعي الخاصة بخفض الإنتاج، «في ستة أشهر فقط» بسبب الأوضاع القاسية في الشتاء.

وقال إن سعر النفط الحالي عندما يتراوح بين 63 و64 دولاراً للبرميل مناسب لكل من المنتجين والمستهلكين، مكرراً أنه يأمل في أن تجتمع أوبك وحلفاؤها في مارس/آذار مجدداً قبل انتهاء أجل الاتفاق الحالي.

«جولدمان» يتوقع تمديد تخفيضات «أوبك» 3 أشهر

قال جولدمان ساكس إن منظمة أوبك وحلفاءها سيمددون على الأرجح قيوداً حالية على الإنتاج حتى يونيو/حزيران لكنه لا يتوقع أن يقدم التمديد «السلس» دعماً يُذكر للسوق.

وتخفض منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ومنتجون من خارجها من بينهم روسيا وهي مجموعة تُعرف باسم أوبك+ الإنتاج بواقع 1.2 مليون برميل يومياً منذ يناير/كانون الثاني واتفقت على أن تستمر التخفيضات حتى مارس/آذار من العام المقبل. وتجتمع المجموعة في فيينا هذا الأسبوع ومن المحتمل أن ترفع التخفيضات بواقع 400 ألف برميل يومياً وتمدها حتى يونيو/حزيران 2020.

وقال البنك في مذكرة بتاريخ الثاني من ديسمبر «عمليات الشراء الضخمة للمضاربة التي جرت بالفعل في الأسابيع الأخيرة وبعض التوقعات بتخفيض أطول أمداً تشير إلى أن التمديد لمدة ثلاثة أشهر على نحو سلس من المستبعد أن يتيح صعوداً كبيراً للأسعار الحالية.»

وتابع البنك «في غياب نمو جديد أو صدمات جيوسياسية، نتوقع أن يظل تداول برنت حول 60 دولاراً للبرميل في 2020...». وذكر البنك أن التوازن بين العرض والطلب على النفط عالمياً يتطلب تمديد تخفيضات أوبك+ في ظل الزيادة الكبيرة في الإنتاج من مشروعات من خارج أوبك وتوقعات غير مؤكدة لنمو الطلب.

وأضاف أن التمديد ضروري لتخفيف أثر الفائض العالمي المتوقع في الربعين الثاني والثالث من العام المقبل والبالغ 1.3 مليون برميل يومياً والذي يمكن أن يقود لهبوط الأسعار بنحو سبعة دولارات للبرميل بدون خفض الإنتاج.

3ملايين طن إنتاج النفط في كردستان

قالت جازبروم نفط الروسية الثلاثاء: إنها أنتجت ثلاثة ملايين طن من النفط منذ بدء العمليات التجارية في حقل سرقله النفطي في إقليم كردستان العراق. وأضافت جازبروم أن إنتاجها اليومي حالياً في الحقل النفطي يبلغ 4000 طن أو 30 ألفاً و500 برميل.

وزير النفط الكويتي: حققنا تقدماً في الأمن السيبراني

أكد وكيل وزارة النفط الكويتي الشيخ نمر الصباح أن الكويت حققت تقدماً ملحوظاً في مجال الأمن السيبراني، مشيراً إلى أن الاستثمار في البنية التحتية الإلكترونية يهدف للحفاظ على التنمية المستدامة العامة للكويت.

وقال الشيخ نمر الصباح، خلال مؤتمر الكويت الرابع لحماية أمن معلومات أنظمة التحكم الصناعية «: «KIACS 2019» قبل بضع سنوات، أعلنت الكويت عن رؤيتها الجديدة لعام 2035، وفي هذه الرؤية وضعنا أربع ركائز أساسية هي تحقيق مكانة عالمية، بناء بنيتنا التحتية، تطوير رأس مال بشري إبداعي، والحفاظ على إدارة علاقات عامة فعالة»، مضيفاً أن العمل من أجل تحقيق الأمن السيبراني يدعم هذه الركائز الأربع.

وأشار إلى أنه خلال السنوات الماضية، حققت دولة الكويت تقدماً ملحوظاً في هذا الإطار إلا أن ذلك ليس كافياً. إن هذه التطورات التكنولوجية نفسها التي نحققها لدعم بنيتنا التحتية السيبرانية تجلب تهديدات إلكترونية جديدة للبنية التحتية والتقدم والأمن، ويستهدف القرصنة معلومات قيمة من خلال الفضاء الإلكتروني المشترك الذي يسهم في تقدم صناعاتنا.

وتابع: تشكل هذه التهديدات أول اهتمامات دولة الكويت لأنها تضمن سلامة وحماية مواطنيها، ولدينا مهمة الرد على هذه التهديدات التي تستهدف أمننا القومي. إننا نعزز البنية الأساسية للأمن السيبراني في بلدنا من خلال اقتراح تشريعات جديدة وتعزيز مشاركة المعلومات بين الحكومة والقطاع الخاص.

وأضاف: لحماية البنية التحتية لدينا، يجب أن تتم الشراكات والتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات الأخرى، والهدف من ذلك هو تبادل الخبرات والمعرفة والتأكد من أن كل طرف مشارك في هذه الجهود يدرك ما يجب القيام به.